

دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال



٩. العنف في المجتمع

هناك أنواع مختلفة من المجتمعات. فالمجتمع هو المكان الذي يعيش فيه الطفل أو يلتقي فيه بأخريين لممارسة الرياضة أو للعبادة أو للهو. وهو أيضاً الشوارع التي يعيش أو يعمل فيها أطفال كثيرون. كما أنه العالم الذي يدخله الأطفال عندما يتصفحون الإنترنت على حاسوبهم أو هواتفهم المحمول. في كل هذه الأماكن، قد يكون الأطفال عرضة للعنف.

- الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع عرضة لخطر العنف المرتبط بالخصومات بين العصابات أو بالممارسات الخسنة أحياناً لأعوان الأمن، فضلاً عن أعمال العنف العشوائية.
- كما أنهم عرضة لتقديم خدمات جنسية قسراً، وبصفة خاصة لخطر الاتجار بهم لأغراض جنسية أو للعمل.
- ترتفع احتمالات الموت قتلاً بين الفتيان ذوي ١٥ و ١٧ سنة بمقدار ٣،٥ أضعاف مقارنة بالفتيان بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة. ويتأثر قدر كبير من العنف من النزاعات بين الأصدقاء، التي توججها المسدسات والمخدرات والمواد الكحولية.
- قد يؤدي طابع الرياضة التنافسي إلى سوء معاملة الأطفال بسبب محاولة الوالدين والمدرسين وغيرهم تشكيلهم لكي ينجحوا. وقد أبلغ عن استخدام سوء التغذية والتدريب المفرط وتعاطي المخدرات في بعض الحالات. كما أنّ الأطفال المتنافسين عرضة للعنف من الأطفال الآخرين ومن الوالدين في الملعب وخارجه. وأبلغ عن حالات اعتداء جنسي من جانب المدرسين.
- داخل الأوساط الدينية، يستخدم بعض القادة الروحيين وضعهم المتميز للاعتداء على الأطفال جنسياً.
- في الأوساط الافتراضية، يحاول الشواذ 'لقاء' الأطفال في غرف الدردشة والمنديات لتهيئتهم وإغوائهم لممارسة الجنس. وكثيراً ما يواجه الأطفال صوراً عنيفة ويستدرجون لأداء أدوار معينة في الألعاب المتعددة الوسائط ومواقع الإنترنت. وتعد المضايقة الافتراضية مشكلة متنامية لأن تكنولوجيا الإنترنت والهاتف المحمول تتيح لممارسيها أن يتصرفوا بدون عقاب.
- يواجه الأطفال اللاجنون وغيرهم ممن يعيشون في 'مجتمعات مؤقتة' خطر العنف. وتشير بحوث في أفريقيا إلى أن عدم توفر أماكن عامة مأمونة يشكل خطراً على الفتيات اللاجنات. وتفتقر مخيمات كثيرة إلى مبان مأمونة، وأعوان أمن، وملجأ للضحايا، ووسائل للإبلاغ.

وتشمل التوصيات:

- تنفيذ استراتيجيات للحد من عوامل الخطر المباشرة مثل سهولة الحصول على المخدرات والمشروبات الكحولية وامتلاك الأسلحة وحملها واستخدام الأطفال في الأنشطة غير القانونية.
- الحد من أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ وتشجيع الحكومات المحلية والبلدية ومساعدتها على توفير فرص ترفيهية مأمونة وأماكن عامة مأمونة للأطفال.
- تطبيق القوانين المحلية المناهضة للاتجار بالبشر تطبيقاً كاملاً؛ وكفالة عدم تجريم ضحايا الاتجار بالبشر.
- تصميم وتنفيذ تدريب بين أفراد قوات الشرطة بشأن حقوق الطفل؛ وتوعية الشرطة بمراحل نماء الطفل والتصرف السليم مع الأطفال الذين يكونون تحت تأثير المخدرات أو المشروبات الكحولية.
- تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الإنترنت والهواتف المحمولة والألعاب الإلكترونية، في الاستغلال الجنسي للأطفال وأشكال العنف الأخرى.